قياس الوهم المالي وأثره في الانفاق الحكومي العراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧)

م.م. سارة أكرم خطاب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
sara_akram@uomosul.edu.iq

المستخلص:
وفقاً لنظرية الوهم المالي فإن المواطنين بعامة لا يملكون تصوراً صحيحاً للمعلومات المالية بشكل منهجي، بحيث يطلبون وبطريق الخطأ المزيد من النفقات الحكومية ، تكمن مشكلة البحث في أن أحد أسباب زيادة الإنفاق الحكومي هو الوهم المالي للمواطن، يهدف البحث إلى تحليل تأثير موارد الإيرادات الحكومية في نفقات القطاع العام في الاقتصاد العراقي استناداً إلى هذه النظرية، تأتي أهمية البحث من كون أن الوهم المالي للمواطنين يخلق دوافع لدى السياسيين وصانعي القرار لزيادة الإنفاق العام الحكومي، ولقد افترض البحث أن كلاً من العائدات النفطية والايرادات الضريبية سواء أكانت المباشرة منها أم غير المباشرة تسبب الوهم المالي لدى الأفراد بشأن النفقات العامة في الاقتصاد العراقي. توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات لعل أهمها هو أن الوهم المالي في الاقتصاد العراقي يمكن تفسيره من خلال حصة الفرد من العائدات النفطية، وما تحصل عليه الدولة من عوائد الضرائب المباشرة، لكن الفرد العراقي لا يعتقد أن هناك وهماً مالياً نتيجة ما تحصل عليه الدولة من ضرائب غير مباشرة منه، ومن أجل منع الوهم المالي، يجب تقليص استخدام عائدات النفط بالتدريج وقدر الإمكان.
الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الايرادات العامة، الوهم المالي.

Measuring the Financial Illusion and its Impact on Government Expendure Iraq Case Study for the Period (2000-2017)

Assist. Lecturer: Sarah Akram khattab
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

According to the theory of financial illusion, citizens in general do not have a correct perception of financial information systematically, and by mistake they demand for more government expenditure, the problem of research is that one of the reasons for increased government spending is the financial illusion of the citizen. The research aims to analyze the impact of government revenue resources in expenditures of the public sector in the Iraqi economy based on this theory. The importance of research comes from the fact that the financial illusion of citizens creates the motivation of politicians and decision

makers to increase government public spending, The research assumed that both oil revenues and tax revenues, whether direct or indirect, caused financial illusion of individuals on public expenditure in the Iraqi economy. The research has reached a number of results, perhaps the most important of these is that the financial illusion in the Iraqi economy can be explained by the per capita oil revenues and the direct tax revenues which the government receives, but the Iraqi individual does not believe that there is a financial illusion as a result of what the government receives indirect taxes from him**.** In order to prevent financial illusion, the use of oil revenues must be reduced gradually and as much as possible.

Keywords: public expenditure, Public Revenue, Fiscal Illusion.

المقدمة

يُعد موضوع الانفاق العام من المواضيع المهمة وتتولى الحكومة عملية ادارته، وان زيادة تدخل الحكومة في الشؤون المالية سينتج عنه زيادة مبالغ الايرادات العامة والنفقات العامة فضلاً عن العديد من الآثار الاقتصادية. وعندما لا تكون الإيرادات الحكومية شفافة تماماً أو لا يُنظر إليها هكذا تماماً من جانب دافعي الضرائب، فإن تكلفة النفقات العامة ستبدو أقل مما هي عليه فعلياً، وبذلك فإنها ستخلق لديهم وهماً مالياً (Fiscal Illusion). وان الوهم المالي يحدث عندما لا يدرك دافعي الضرائب مقدار اسهامهم في الايرادات الحكومية او مقدار ما يتلقونه في شكل سلع وخدمات عامة. عادةً ما يزداد الوهم المالي إذا كان هناك هيكل معين للدخل يتسبب في دفع المكلف بالضريبة لتقليل مقدار العبء الضريبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع التي تقدمها الحكومة، أي أن هناك حاجة إلى المزيد من النفقات العامة في وجود الوهم المالي أكثر مما هو مطلوب في غيابه. وعند الحديث عن الاقتصاد العراقي فإن زيادة الأنشطة الحكومية في هذا الاقتصاد سيجعل من الصعب على الحكومة توفير الموارد لأداء واجباتها العامة، لذلك فقد أصبح عجز الموازنة الحكومية وطرائق تمويلها مهمة صعبة لاقتصاد البلد، وأن تحديد أسباب نمو الإنفاق العام يُعد أحد الموضوعات الرئيسة في اقتصاديات القطاع العام.

مشكلة البحث: إن أحد أسباب زيادة الإنفاق الحكومي هو الوهم المالي للمواطن، وذلك بسبب افتقار المواطن إلى النظرة المنتظمة إلى نفقات البرامج العامة وفوائدها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية.

أهمية البحث: يخلق الوهم المالي للمواطنين دوافع لدى السياسيين وصانعي القرار لزيادة الإنفاق العام والحجم الحكومي، ولهذا السبب يبدو أنه من الضروري تحديد مصادر الوهم المالي وتأثيراتها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل تأثير موارد الإيرادات الحكومية في نفقات القطاع العام في الاقتصاد العراقي استناداً إلى نظرية الوهم المالي.

فرضية البحث: يفترض البحث أن كلاً من العائدات النفطية والايرادات الضريبية سواء أكانت المباشرة منها أم غير المباشرة تسبب الوهم المالي لدى الأفراد بشأن النفقات العامة في الاقتصاد العراقي.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والقياسي لبيان صحة فرضية البحث من عِدمها.

أولا. مفهوم الوهم المالي Fiscal Illusion: تُعد زيادة الانفاق العام موضع اهتمام في مجال المالية العامة، وهناك نظريات مختلفة من أجل تبرير أسباب الزيادة في الإنفاق العام وحجم الاقتصاد، ومنها نظرية الوهم المالي (Baekgaard, et al., 2016: 27). فالوهم هو اعتقاد خاطئ حول شيء غير موجود في الواقع او تفسير مشوه للظواهر (guziejewska, 2016: 484)، يوجد الوهم المالي في مجموعة متنوعة من الاشكال (Ross, 2011: 2) وكانت بداياته من قبل McCulloch في عام 1845 و John Stuart Mill في عام 1848، و Puviani Amilcare في عام 1903 إذ افترض أن الطبقة الحاكمة صممت سياسات الضرائب والنفقات العامة لتقليل المقاومة من الطبقة المسيطرة على الاقتصاد (Afonso, 2014: 221). وتستند نظريته إلى افتراض محدودية الرشادة أو (العقلانية) بين المواطنين، وتحتوي على مفهومين متصلين من تفضيلات الأفراد غير المتناسقة، وسوء فهم وعدم وضوح بشأن فوائد الخدمات العامة وتكاليفها. عادةً ما يُشار إلى خفض التكاليف على أنه تفسير محتمل للتفضيلات غير المتسقة، ووفقاً لهذا المنظور ونظراً لعدم الاتساق والتقليل في التكاليف فإن المواطنين يطالبون بمبالغ أكبر من سلع القطاع العام أكثر مما لو كانوا على علم تام، أو أنهم يريدون بالفعل أن يدفعوا لهذه السلع في صيغة ضرائب (Winter, Mouritzen, 2001: 110). فالوهم المالي هو شعور لدى الفرد بأنه لا يحصل على المقدار المناسب من النفقات العامة للدولة مقارنة بما تحصل عليه الدولة من ايرادات عامة، ويعود ذلك الى كون الافراد لا يمتلكون تصوراً صحيحاً للمعلومات المالية بشكل منهجي، وذلك نتيجة لانخفاض شفافية المعلومات أو غيابها أحياناً بحيث يجعله ذلك وبطريق الخطأ يطلب المزيد من النفقات الحكومية.

ثانيا. مصادر نشوء الوهم المالي: يمكن تشخيص عدداً من العوامل التي تعد سبباً في نشوء الوهم المالي، وهي كما يأتي:

١. **تعقيد نظام الإيرادات Revenue System Complexity:** إن المصدر الأول للوهم المالي هو نظام الإيرادات وتعقيداته (Sanandaji, Wallace, 2010: 237) إذ ان أبسط النظم الضريبية تحتوي على نوع واحد أو عدد جُد قليل من الضرائب وتعمل بحرية ووضوح، بينما النظام الضريبي المعقد يتكون من عدد من الضرائب وهي غالباً ما تكون غير مباشرة (Mhlungu, 2012: 14)، إذ أنه كلما تم الاعتماد على الضرائب غير المباشرة بدلاً من الضرائب المباشرة ما يجعل عملية تقدير عبء الضريبة اكثر صعوبة بالنسبة لدافعي الضرائب (Sanandaji, Wallace, 2010: 238) التأثيرات الوهمية تنشأ من خلال عملية تجزئة العبء الضريبي الكلي بصورة اكبر على الافراد بحيث يقومون بدفع العديد من الضرائب المجزأة (غير المباشرة) او ذات المبالغ المنخفضة او الصغيرة بدلا من دفع مبالغ كبيرة لعدد قليل من الضرائب (Buchanan, 1976: 135).

ووفقاً لهذه الفرضية فكلما كان نظام الإيرادات يتسم بالتعقيد ، كلما كان من الصعب على المكلفين بالضريبة تحديد (سعر الضريبة) التي سيتم دفعها الى الدولة وينتج عن ذلك تقدير العبء الضريبي بصورة غير صحيحة (Sanandaji, Wallace, 2010: 239) لقد تم اجراء الاختبار الاول لفرضية تعقيد الايرادات من خلال الاعتماد على مجموع النفقات الجارية لعينة من 50 مدينة أمريكية

كبيرة وعلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية -الاقتصادية، وباستخدام مؤشر هيرفيندال الذي يستخدم لقياس درجة التركيز، وهو يأخذ الصيغة الآتية: (Wagner, 1976: 45-61)

$$HHC=\sum_{I=1}^{N} t_i^2$$

حيث أن:

ti: هي الحصة النسبية للضريبة i في إجمالي الإيرادات الضريبية.

N : هي عدد القواعد الضريبية المختلفة.

HHC =1 عندما يتم استلام إجمالي الإيرادات الضريبية من أحد أنواع القواعد الضريبية ما يشير الى بساطة نظام الايرادات.

HHC = يقترب من الصفر عندما يشمل النظام الضريبي على العديد من انواع القواعد ما يشير الى تعقيد نظام الايرادات.

والجدير بالذكر أن الأفراد ليس لهم تأثير في حجم وتكوين الخدمات العامة التي يتلقونها، فإن الاستثمار في معلومات تكاليف ومنافع القطاع العام ليس من المتوقع أن يحقق الكثير من العائد، وفي مقابل ذلك فإن تعقيد نظام الإيرادات يزيد من تكلفة الحصول على المعلومات المالية التي ستقود الأفراد وبحسب وجهة النظر التقليدية إلى بخس التقدير من عبئهم المالي الحقيقي، إن بخس التقدير هذا من شأنه أن يزيد من كمية النقود المطلوبة (Dilorenzo, 1982: 243).

٢. **مرونة الدخل لنظام الإيرادات Income Elasticity of the Revenue System:** إن شكلاً آخر من أشكال الوهم المالي يرتبط بالضرائب على الدخل التي تفرض على الارباح الناجمة عن التصرف بالأموال غير المنقولة وحقوق التصرف فيها من عقارات واراضي وكذلك الارباح الناجمة عن كسب العمل والمهن الحرة من رواتب ومخصصات وغيرها التي يتسلمها المكلف من القطاع الخاص او العام، وبدل ايجار الاراضي الزراعية وكل ربح ينجم للشخص لم يخضع لضريبة اخرى خلال فترة معينة (الججاوي، العنبكي، ٢٠١٣: ٥٤) وكلما كانت هذه الضريبة تتصف بالمرونة أي تزداد بزيادة دخل الفرد دون تغيير في معدلات الضريبة ، ازداد مستوى الوهم المالي لدى دافعي الضرائب من أصحاب هذا النوع من الدخول (Craig, Heins, 1980: 267). إن إنشاء نظام ضريبي مع درجة عالية من مرونة ضريبة الدخل أو مع نسبة صغيرة من الإيرادات من مصادر غير مرنة، مع أي شيء آخر ثابت سيؤدي إلى زيادة في مستوى الوهم المالي لدى دافعي الضرائب من أصحاب هذا النوع من الدخول. إن من مثل هذه النظم الضريبية تدعم الزيادة في دخول الأفراد التي ستنعكس بدورها في شكل زيادة في حجم النفقات العامة، ومن ثم فإن هناك علاقة مباشرة بين زيادة الإيرادات من هيكل الإيرادات المرنة للدخل وزيادة حجم النفقات مع ثبات العوامل الأخرى (Laranjeira, Borge, 2013: 18).

٣. **وهم الدين Debt Illusion:** إن السبب الاخر للوهم المالي يحدث عندما يتم استخدام الدين لتمويل عجز الموازنة العامة وذلك عن طريق الاقتراض الحكومي أو عن طريق بيع السندات الحكومية، واستخدام العائدات لتمويل النفقات العامة (Dell'Anno, Dollery, 2012: 2)، والحكومة التي تقترض عن طريق بيع السندات التزامات بدفع الفائدة مع مرور الوقت لحملة السندات، فضلاً عن إعادة قيمة السندات في نهاية مدة السندات (العواد، ٢٠٠٧: ٣).

ولتمويل السند وسداده ستحتاج الحكومة إلى ضرائب مستقبلية أو أنها ستقوم بالاقتراض مرة أخرى، لكن في النهاية سيتطلب سداد سندات الدين العام المزيد من الضرائب المستقبلية (الجنابي، ٢٠١٠: ٦٨)، ومن ثم فإن تمويل السندات هو عبارة عن ضرائب مؤجلة وما يترتب عن ذلك هو العبء الزائد المؤجل للضرائب (Hillman, 2009: 288). ان دافعي الضرائب غير مدركين للالتزامات التي سيتحملونها في المستقبل، فإن الوهم المالي سيزداد، ومن ثم فإن الإنفاق على السلع العامة سيزداد أيضاً (Dell'Anno, Dollery, 2012: 2)

٤. **وهم المستأجر Renter Illusion:** في كثير من الدول تنشئ الحكومة العقارات لاستعمالات متعددة، ويتم وعرضها للإيجار مقابل بدلات ايجار معينة (خلف، ٢٠٠٨: ٢٥٩)، وقد ينشئ ذلك وهماً لدى المستأجر بأنه ربما سيحصل على المزيد من الخدمات العامة في هذا المجال لقاء دفعه بدلات الايجار هذه، إذ يرتبط الوهم المالي مع ملكية الدولة للعقار، ذلك أنه من المتوقع أن الزيادة في نسبة أعداد المستأجرين سترفع من حجم الطلب على السلع العامة المتعلقة بهذه العقارات، ومن ثم فإنها ستزيد من مستوى الإنفاق العام (Laranjeira, Borges, 2013: 19).

أما في القطاع الخاص فإن شاغلي مساكن الإيجار لا يدفعون الضريبة مباشرة، إذ تقع المسؤولية الضريبية القانونية على عاتق صاحب العقار (المالك)، وبالنسبة إلى المستأجرين تكون ضريبة العقار غير مرئية لأنها مخبأة في قوائم الإيجار وليست عنصراً مرئياً كما هو الحال بالنسبة لمالك العقار. وإن المستأجرين يميلون إلى التقليل من تكلفة ضريبة العقار، ولهذا السبب فإنهم يؤيدون مستويات الإنفاق الحكومي المرتفعة (Mhlungu, 2012: 9) وتشير الدراسات الى كون المستأجرين من المرجح ان يدعموا مستويات اعلى من النفقات العامة المحلية أكثر من اصحاب المنازل أنفسهم، وبذلك سيزداد الوهم لديهم بشأن النفقات العامة لهذا الغرض (Derosa, Dellano, 2013: 72)

٥. **تأثير التحويلات الدولية والمنح Flypaper Effect:** يرتبط تأثير التحويلات الحكومية الدولية في إنفاق الحكومات المحلية، وتستخدم هذه التحويلات بدلاً من إعادتها إلى دافعي الضرائب سواء أكان ذلك بشكل مباشر من خلال الخصومات أم بشكل غير مباشر من خلال تخفيض المساهمات الضريبية المستخدمة في زيادة الإنفاق العام. تشكل هذه الحقيقة انخفاضاً وهمياً في أسعار السلع العامة مما سيحفز الطلب عليها، ويعمل تحيزاً إيجابياً للإنفاق العام، ووفقاً لهذا التأثير فإن هناك ميلاً للحصول على المنح الفئوية المقطوعة لزيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر مما قد تنشأ عن زيادة في الموجودات المحلية بالنسبة نفسها لكن الحصول عليها سيكون من مصدر مختلف (Laranjeira, Borges, 2013: 19).

كما تؤدي الزيادة في مستوى الاعتماد على المنح إلى مستويات أعلى من الوهم المالي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الإنفاق الحكومي مع تساوي الأمور الأخرى (Wagner, 1976: 58)، إن تأثير المنح الدولية في الإنفاق أكبر بكثير من تأثير الزيادة في الدخل كون الأفراد لا يرون أن المنحة مكافئة للزيادة في دخل الفرد، وأنه يتوجب أن يكون تأثير المنحة هو نفس أثر الزيادة في الدخل التي لم تحدث. إن الأفراد لا يعلمون القيمة الحقيقية للإعانة التي تتلقاها السلطة المحلية، وسوف يرون انخفاضاً في تكاليف السلع العامة، وحتى لو أنهم كانوا على علم بالدعم فإن هذا الوهم لا يزال سائداً بسبب الجهل بالمبلغ المحدد للضرائب المحلية التي يدفعها الأفراد (Ross, 2011: 2).

ثالثا. البناء النظري للأنموذج: إن الكثير من الدراسات اعتمدت متغيرات محددة عند تناولها لموضوع الوهم المالي وهي مناسبة لظروفها، وعند الحديث عن العراق وهو بلد نامٍ وله ظروفه الخاصة به سنجد أن هناك اختلافاً في الظروف الموضوعية الخاصة به عن نظرائه من البلدان المتقدمة. لذلك فإن متغيراته ستكون هي الأخرى مختلفة عن متغيرات القياس الخاصة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وأن تلكم البلدان درست واختبرت علاقتها مع الوهم المالي، أما دراستنا الحالية وهي قد تكون الأولى من نوعها في هذا المجال تناولت العائدات النفطية والدخل والضرائب المباشرة وغير المباشرة كمؤشرات على الوهم المالي في القطاع العام العراقي، وهكذا فإن نتائج هذا البحث ستؤثر في الايرادات الحكومية والانفاق العام للحكومة وسياساتها الضريبية، وبتشخيص تلك القطاعات المسببة للوهم المالي في الاقتصاد العراقي فإن الحكومة ستكون قادرة على تقليل الاثار السلبية لهذا الوهم.

إن البناء النظري المقترح لهذا الأنموذج يعتمد على دراسات سابقة في هذا المجال وهي: دراسة (Borcherding, Deacon, 1972: 891-901) التي قاما بها في العام 1972، وكذلك دراسة (Bergstrom, Goodman, 19732: 280-296) في العام 1973، إذ سيتم استخدام الأنموذج الآتي للتحقق من تأثير الوهم المالي في مستوى الإنفاق الحكومي:

$$LG_t=a_0+a_1LY_t+a_2LOIL_t+a_3BR_t+a_4LHER_t+a_5ELASDT_t+U$$

يشير الرمز L للدلالة على استخدام البعض من المتغيرات بصيغة نصيب الفرد وليس المتغير بصيغته الاعتيادية، ويمثل LG لوغاريتم حصة الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي، أما المتغيرات المستقلة من مثل LY فهو يمثل لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أما $LOIL_t$ فهو يمثل حصة الفرد من عائدات النفط (X_4)، أما BR_t أو (X_1) فإنه يمثل "الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي"، ويعتبر الفائض والعجز في الموازنة العامة مؤشراً لخلق الدين الحكومي.

إن مرونة الدخل من الإيرادات الضريبية غير المباشرة $LHERt$ أو (X_2) هي النسبة المئوية للتغيرات الضريبية غير المباشرة مقسومة على النسبة المئوية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. أما مرونة الدخل لإيرادات الضرائب المباشرة $ELASDT_t$ أو (X_3) هي النسبة المئوية للتغيرات في الضرائب المباشرة مقسومة على النسبة المئوية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، واخيرا U هو مصطلح حد الخطأ الخاص بالنموذج. المتغيرات هي في شكل قيم حقيقية.

كما هو معلوم أن أي أنموذج لا يمكن تطبيقه مباشرة على أية دولة وذلك لاختلاف ظروف البلدان عن بعضها البعض، كذلك لا يمكن تطبيق أية صيغة تقدير للأنموذج الا بعد اجراء اختبارات عدة على الأنموذج وبعد ذلك يجري اعتماد صيغة معينة للتقدير، لذلك سيتم البدء بالاختبارات تباعاً وكما يأتي:

١. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Stationary Time Series:** تفترض السلاسل الزمنية أنها سلاسل ساكنة أو مستقرة في بياناتها التي في حال انتفاء الاستقرار او غيابه من بياناتها فإن الانحدار الذي يتم الحصول هو انحدار زائف، لقد تم استخدام اختبار ديكي-فوللر الموسع ADF في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج، وقد تم الاستغناء عن اختبار دكي فوللر البسيط نظراً لعدم أخذه أو تجاهله للارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، وهذا يؤدي إلى عدم اتسام تقديرات المربعات الصغرى الاعتيادية لمعلمة الانحدار بالكفاءة، وكما في الجدول (١):

الجدول (١): اختبار جذر الوحدة لاستقراريه السلاسل الزمنية

	Level			First Deference			
	Intercept	Trend & Intercept	Result	Intercept	Trend & Intercept	None	Result
G		2.110844	Stationary*				
Y	-	-	-	-		2.698493-	Stationary**
X_4	-	-	-		-	3.088115-	Stationary*
X_1	4.122424-	-	Stationary*	-	-	-	-
X_2	-	-	-	5.9788406-	-	-	Stationary*
X_3				-	-	5.598879-	Stationary*
	(0)I	(0)I	(0)I	(1)I	(1)I	(1)I	(1)I

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث: التقرير الاقتصادي السنوي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

* تعني مستوى معنوية 1%، ** تعني مستوى معنوية 5%، *** تعني مستوى معنوية 10%، * أطول فترة إبطاء هي 5.

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام دكي-فوللر الموسع لمتغيرات الأنموذج الموضحة في الجدول (١) إلى رفض فرضية العدم وذلك لغياب جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية، أي أنها مستقرة في المستوى Level بوجود ثابت واتجاه كما هو عليه الحال مع متغير حصة الفرد من الانفاق العام G، ومستقرة في المستوى بوجود ثابت مع الفائض والعجز في الموازنة العامة (X_1) وهما متكاملين من الرتبة I(0). إن المتغيرات من مثل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Y وحصة الفرد من عائدات النفط (X_4) والإيرادات الضريبية غير المباشرة (X_2) والإيرادات الضريبية المباشرة (X_3) أصبحت ساكنة أو مستقرة Stationary بعد أخذ الفرق الأول لها First Deference، وأنها جميعاً متكاملة ومن الرتبة I(1)، فهي ساكنة أو مستقرة بوجود ثابت كما هو عليه الحال مع الإيرادات الضريبية غير المباشرة (X_2) وساكنة أو مستقرة من دون ذلك مع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Y وحصة الفرد من عائدات النفط (X_4)، والإيرادات الضريبية المباشرة (X_3).

٢. **اختبار التكامل المشترك Cointegration:** هناك نوعان من الاختبارات للتكامل المشترك، الأول مقدم من قبل انجل Engle وكرانجر Granger في عام 1981، والآخر مقدم من قبل جوهانسن Johansen في عام 1988، ويُستخدم الأول في حالة المعادلة ذات المتغير التوضيحي الواحد من مثل متغير حد الخطأ العشوائي أو البواقي، ويعتمد على خطوتين في حسابه، الأولى تقدير علاقة الأجل الطويل للحصول على البواقي والثانية اختبار استقرارية الخطأ العشوائي (i)، ولكون أن هناك معوقات تواجه الاختبار الثاني (Johansen) تكمن في عدم وجود مشاهدات كثيرة نتيجة لصغر حجم العينة موضوع الاختبار (18 مشاهدة) تساعد في انجاز هذا الاختبار، لذلك سيتم اللجوء إلى الاختبار الأول لكن من خلال الحصول على البواقي. ولإجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-كرانجر سيتم أولاً تقدير العلاقة طويلة الأجل المتمثلة بالجدول (٢) وكانت نتائج تقدير نموذج الانحدار المشترك بحسب طريقة المربعات الصغرى وبموجب برنامج EViews كما يأتي:

الجدول (٢): الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة في الانفاق العام في العراق

Variable	Coefficient	Standard error	t-Statistic	Prob
Constant	3.242288	1.870506	1.733374	0.1086
Y	-0.000207	0.000152	-1.357803	0.1995
X_4	0.001338	0.000368	3.633822	0.0034
X_1	-0.035796	0.019824	-1.805669	0.0961
X_2	-0.035484	0.013882	-2.556033	0.0252
X_3	0.087303	0.029328	2.976827	0.0116
R^2=0.865613	F-statistic=15.45881		Schwarz criterion=1.75862	
R^{-2}=0.809618	Log likelihood=-7.156755		Hannan-Quinn =1.502785	
DW=1.586002	info criterion=1.461862 Akaike		S Residual=2.334248 S	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث: التقرير الاقتصادي السنوي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

وبعد الحصول على بواقي انحدار الجدول (٢) فقد تم اختبار استقرارية سلسلة البواقي (اختبار جذر الوحدة) باستخدام كل من اختباري اختبار دكي-فوللر الموسع "ADF" واختبار فيلبس-بيرون "P.P" ولقد تم الحصول على النتائج في الجدول (٣)، ويلاحظ من خلال الجدول بمقارنة (τ) المقدرة مع قيمها الجدولية رفض فرضية العدم (من دون ثابت واتجاه) وقبول الفرضية البديلة لجذر الوحدة باستخدام اختبار "ADF" عند مستوى معنوية 1%، وكذلك فقد تم رفضها وفقاً لاختبار "P.P" (من دون ثابت واتجاه) عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين حصة الفرد من الانفاق العام في العراق وبقية متغيرات الأنموذج، ونتيجة لعدم تضارب نتائج هذين الاختبارين وتقديم قرار حاسم حول مدى تحقق التكامل المشترك، فإن ذلك تطلب عدم اللجوء إلى اختبار بديل من مثل اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن الذي يتفوق على اختبار انجل وكرانجر للتكامل المشترك السابق في حال وجود أكثر من متغير مستقل الذي بموجبه يتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، وبذلك فإن هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

الجدول (٣): اختبار جذر الوحدة لاستقرارية البواقي باستخدام اختباري دكي-فوللر الموسع واختبار P.P.

	اختبار ADF			اختبار P.P		
المستوى	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
القيم الحرجة	4.058184-	4.058184-	4.220243-	5.128116-	6.209236-	4.910170-
إحصائية (t)	3.920350-	-3.733200	2.717511-	3.920350-	4.667883-	2.717511-
Trend Prob	0.6452	0.4832	0.0007	0.6452	0.4832	0.0007
فرضية جذر الوحدة	(1)I	(1)I	(1)I	(1)I	(1) I	(1)I
القرار	قبول	قبول	رفض	قبول	قبول	رفض

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث: التقرير الاقتصادي السنوي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

٣. اختبار عدم تجانس التباين Hetroscedasticity: تأكد غياب مشكلة عدم تجانس التباين من أنموذج التقدير وذلك بموجب نتائج اختبار LM test Breusch-Pagen القائم على تربيع البواقي التي يتم

الحصول عليها بعد تقدير أنموذج الانحدار وعمل انحدار مساعد ثاني بها ومنه يتم الحصول على قيمة معامل التحديد R^2 الذي يتم ضربه في عدد المشاهدات N ومن ثم نحصل على قيمة LM وهي تساوي $LM=NR^2$ التي يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية لاختبار مربع كاي وبدرجة حرية 1-P وبمستوى معنوية 5%، فاذا كانت قيمة LM أصغر من القيمة الجدولية لاختبار مربع كاي، فهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ورفض الفرضية البديلة، وكما هو موضح في الجدول (٤):

الجدول (٤) اختبار Breusch-Pagen

قيمة LM	قيمة 1%	قيمة ٥%	قيمة 10%
11.79	33.41	27.59	24.77
النتيجة	التباين متجانس	التباين متجانس	التباين متجانس

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث: التقرير الاقتصادي السنوي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

٤. **اختيار صيغة التقدير:** بعد تحديد أنموذج التقدير بمتغيراته المعتمدة في التحليل والنجاح في اجتياز الاختبارات السابقة، فقد تم إخضاع هذه المتغيرات للقياس التجريبي وظهرت نتائجها تباعاً كما يأتي:

تبين نتائج التقدير أن معامل التحديد المعدل R^{-2} الذي يتم اللجوء إليه في حال عدم تجانس المتغير المعتمد (خطي ولوغاريتمي) كان قد بلغت قيمته أقصاها مع الأنموذج الخطي، لذلك سيتم الاستعانة بأنموذج التقدير الخطي في تقدير تأثير الضرائب وحصة الفرد من العوائد النفطية في حصة الفرد من الانفاق الحكومي في العراق، سعياً لبيان تأثير الوهم المالي في هذا الانفاق.

الجدول (٥) نماذج تقدير دوال تأثير الوهم المالي في الانفاق العام في العراق للمدة (2000-2017)

الأنموذج الخطي									
	a_0	a_1	a_2	a_3	a_4	a_5	R^2	R^{-2}	DF
المقدرات	3.24	- 0.000207	0.00134	- 0.0358	- 0.0355	0.0873	86.6%	81.0%	5,12
اختبار T	1.73	1.36	3.63	1.81	2.56	2.98	DW=1.59	F=15.46	
الأنموذج اللوغارتمي									
	a_0	a_1	a_2	a_3	a_4	a_5	R^2	R^{-2}	DF
المقدرات	18.3	- 2.53	4.30	- 6.53	- 0.319	0.668	44.0%	20.7%	5,12
اختبار T	0.58	1.04	1.44	0.96	0.96	0.84	DW=1.08	F=1.89	
الأنموذج نصف اللوغارتمي الأيمن									
	a_0	a_1	a_2	a_3	a_4	a_5	R^2	R^{-2}	DF
المقدرات	- 3.5	- 0.163	1.41	- 0.90	- 0.061	0.289	71.5%	59.7%	5,12
اختبار T	0.31	0.19	1.34	0.38	0.51	1.02	DW=1.17	F=6.03	
الأنموذج نصف اللوغارتمي الأيسر									
	a_0	a_1	a_2	a_3	a_4	a_5	R^2	R^{-2}	DF
المقدرات	10.4	- 0.00143	0.00396	- 0.130	- 0.128	0.251	69.4%	56.7%	5,12
اختبار T	1.83	3.07	3.53	2.16	3.03	2.81	DW=1.45	F=5.45	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث: التقرير الاقتصادي السنوي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

بعد استخدام أسلوب الحذف الاسترجاعي Stepwise القائم على الاستبعاد التدريجي للمتغيرات التوضيحية (المستقلة) غير المعنوية من القياس، فقد تم استبعاد اثنين من المتغيرات

التوضيحية غير المعنوية المتمثلة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الدين العام، وذلك نتيجة لفشلهما في اجتياز اختبار T-test، وهكذا فقد اقتصر أنموذج التقدير الخطي على ثلاثة متغيرات توضيحية وكما يأتي:

تشير نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى أن "82.7%" (وهي قيمة معامل التحديد R^2) من التغيرات الحاصلة في أنموذج تقدير تأثير ايرادات الضرائب والعائدات النفطية في الانفاق العام في العراق للمدة "2000-2017" تعود إلى المتغيرات الثلاثة الموجودة في هذا الأنموذج، أما القيمة المتبقية (17.3%) فإنها تعود إلى تأثير عوامل أخرى غير داخلة في التقدير يُطلق عليها عادةً بمتغير حد الخطأ العشوائي، وأن القيمة المحتسبة لاختبار F تظهر معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية "14، 3"، كذلك فإن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الخطي بموجب اختبار كلاين(*)، كما أن قيمة اختبار DW المحتسبة تؤكد خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم متغير حد الخطأ العشوائي، وذلك لوقوع هذه القيمة في منطقة القبول لفرضية العدم التي يكون القرار الإحصائي فيها محسوم لصالح غياب مشكلة الارتباط الذاتي من التقدير.

الجدول (٦) دوال تأثير الوهم المالي في الانفاق العام في العراق للمدة (2000-2017)

المتغيرات	أسماء المتغيرات
G	حصة الفرد من الانفاق الحكومي العام.
Y	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ..... (أستبعد)
X_4	حصة الفرد من العائدات النفطية
X_1	الدين العام ..... (أستبعد)
X_2	الإيرادات الضريبية غير المباشرة
X_3	الإيرادات الضريبية المباشرة

أنموذج التقدير قبل استبعاد المتغيرات المستقلة غير المعنوية

المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	القيم الجدولية	درجات الحرية	مصفوفة الارتباط
Constant	3.24	1.73	1.782	5	Y X4 X1 X2
Y	-0.000207	1.36	1.782	12	X4 0.884
X_4	0.00134	3.63	1.782	17	X1 -0.104 0.144
X_1	-0.0358	1.81	1.782		X2-0.541 -0.597 0.133
X_2	-0.0355	2.56	1.782		X3 -0.289-0.538 -0.049 0.701
X_3	0.0873	2.98	1.782		
الاختبارات	F	15.46	3.11	DW	
R^2	86.6 %	R^{-2}	81.0 %	1.59	

أنموذج التقدير بعد استبعاد المتغيرات المستقلة غير المعنوية

المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	القيم الجدولية	درجات الحرية	مصفوفة الارتباط
Constant	-0.066	0.20	1.762	3	X4 X2
X_4	0.000833	5.82	1.762	14	X2 - 0.597
X_2	-0.0341	2.57	1.762	17	X3 - 0.538 0.701
X_3	0.0666	2.78	1.762		
الاختبارات	F	22.7	3.03	DW	
R^2	82.7%	R^{-2}	79.0%	1.97	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث: التقرير الاقتصادي السنوي، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

(*) يعتقد الاستاذ R.Klein أن مشكلة التعدد الخطي تحصل عندما تكون $r^2ij>Ry$، إذ تمثل r^2ij مربع معامل الارتباط بين المتغير Xi وXj وأن $i\neq j$، أما Ry فإنه يمثل معامل الارتباط المتعدد (R2) بين المتغير التابع Yi والمتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج Xi.

تبين نتائج التقدير أن حصة الفرد من العائدات النفطية في العراق كانت على علاقة طردية مع حجم الانفاق العام في هذا البلد، إذ أشارت نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى وجود علاقة طردية بينهما، فهي تعني أن تغيراً في حصة الفرد من العائدات النفطية في العراق بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الانفاق العام في العراق بمقدار "0.000833" وحدة، وهذا الأمر يبين صحة فرضية البحث بأنه كلما ازدادت حصة الفرد من عائدات النفط فإنها ستخلق لديه وهماً مقابلاً بشأن ما يمكن أن تقوم به الدولة من إنفاق عام لتمويل خدمات عامة أكثر.

أظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية بين الإيرادات الضريبية غير المباشرة في العراق وحصة الفرد من الانفاق العام في هذا البلد، فهي تعني أن تغيراً في الإيرادات الضريبية غير المباشرة بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير معاكس في حصة الفرد من الانفاق العام في العراق بمقدار "0.0341" وحدة، وهذا الأمر لا يتطابق مع فرضية البحث التي تؤكد على طبيعة العلاقة الطردية بين الضرائب غير المباشرة والانفاق العام للدولة، لذلك فإن هذه النتيجة تبين أن لا وجود للوهم المالي لدى الفرد العراقي بشأن ما يتوجب أن تقوم به الدولة من زيادة في الانفاق العام نتيجة ما تحصل عليه من ضرائب غير مباشرة.

كما أشارت نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى وجود علاقة طردية بين ايراد الضرائب المباشرة وحصة الفرد من الانفاق العام في العراق، فهي تعني أن تغيراً في ايراد هذا النوع من الضرائب بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في حصة الفرد من الانفاق العام في العراق بمقدار "0.0666" وحدة، وهذا الأمر يتطابق مع فرضية البحث التي تؤكد على طبيعة العلاقة الطردية بين الضرائب المباشرة والانفاق العام للدولة، لذلك فإن هذه النتيجة تبين وجود الوهم المالي لدى الفرد العراقي بشأن ما يتوجب أن تقوم به الدولة من زيادة في الانفاق العام نتيجة ما تحصل عليه من ضرائب مباشرة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات:

١. إن الوهم المالي هو شعور الفرد بأنه لا يتلقى القدر المطلوب من الانفاق العام للدولة قياساً بما تحصل عليه الدولة من عائدات، يتأتى ذلك من كونه لا يمتلك تصوراً صحيحاً للمعلومات المالية بشكل منهجي، وذلك نتيجة لانخفاض شفافية المعلومات أو غيابها أحياناً بحيث يجعله ذلك وبطريق الخطأ يطلب المزيد من النفقات الحكومية.

٢. إن الوهم المالي في الاقتصاد العراقي يمكن تفسيره من خلال حصة الفرد من العائدات النفطية، وبما أن الحكومة تستخدم عائدات النفط لتمويل عجزها في الديون والموازنة، فقد يؤدي ذلك إلى تعاظم شعور الفرد بهذا الوهم.

٣. إن الفرد العراقي لا يعتقد أن هناك وهماً مالياً نتيجة ما تحصل عليه الدولة من ضرائب غير مباشرة منه، فطبيعة العلاقة العكسية في التقدير تؤكد ذلك.

٤. أظهرت نتائج التقدير أن هناك وهماً مالياً لدى الفرد العراقي بشأن ما تحصل عليه الدولة من ضرائب مباشرة منه، مما يجعله يعتقد أنه يتوجب على الدولة أن تزيد من انفاقها العام لهذا السبب.

٥. بحسب نتائج التقدير فإن عائدات النفط تخلق شعوراً بالوهم المالي لدى الفرد العراقي أكبر بما تحصل الدولة عليه من ايرادات الضرائب المباشرة، وهذا ما تظهره القيمة المحتسبة لاختبار المعنوية (T-Test).

٦. لم يكن لكل من حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدين العام تأثيراً معنوياً في أنموذج التقدير، لذلك فقد استبعدا من القياس.

ثانياً. التوصيات:

١. من أجل منع الوهم المالي، يجب تقليص استخدام عائدات النفط بالتدريج وقدر الإمكان.

٢. بما أن الإيرادات الضريبية غير المباشرة لا تؤدي عموماً إلى وهم مالي (استنادًا إلى النتائج)، فأنه يفضل أن تقوم الحكومة بتحديد قواعد مالية شفافة باستخدام عائدات الضرائب هذه بدلاً من عائدات النفط من أجل منع النفقات الحكومية المتزايدة والتقلبات المالية.

٣. وفقا للنتائج فإنه ينبغي على الحكومة استخدام المزيد من الإيرادات الضريبية غير المباشرة، وبما أن إيرادات الحكومة من الضرائب غير المباشرة وبخلاف مصادر الدخل الأخرى لا تخلق أوهاماً مالية، فإنها لا تؤدي إلى الطلب المفرط من جانب المواطنين على النفقات العامة.

المصادر

أولا. المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة.

٢. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

٣. الججاوي، العنبكي، طلال محمد علي، هيثم علي محمد، ٢٠١٣، المحاسبة والتحاسب الضريبي (الاساسيات والمفاهيم)، مطبعة الكتاب، بغداد.

٤. الجنابي، طاهر، ٢٠١٠، علم المالية العامة والتشريع المالي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.

٥. العواد، اسعد محمد علي وهاب، ٢٠١٧، اساسيات المحاسبة الحكومية في إطار تطبيقات نظام احصاءات مالية الحكومة GFS.

٦. خلف، فليح حسن، ٢٠٠٨، المالية العامة، جدر للكتاب العالمي، عمان، الاردن.

ثانيا. المصادر الأجنبية:

1. Afonso, Whitney B., (2014), Fiscal Illusion in State and Local Finances: A Hindrance to Transparency, State and Local Government Review, 46(3).
2. Baekgaard, Martin, Serritzlew, Soren, Blom-Hansen, Jens, (2016), Causes of Fiscal Illusion: Lack of Information or Lack of Attention? Public Financial Publications, 36(2).
3. Bergstrom, T. & Goodman, R. (1973), Private Demand for Public Goodman. The American Economic Review, 63.
4. Borcherding, T. E., & Deacon, R. T., (1972), The Demand for the Services of Non-Federal Government. The American Economic Review, 62(5).
5. Buchanan, J. M., (1967) Public Finance in Democratic Process. North Carolina: The University of North Carolina Press.

6. Craig, Eleanor D., & Heins, A. James, (1980), The Effect of Tax Elasticity on Government Spending. Public Choice, 35(3).
7. Dell anno, Dollery, Roberto, Brian, (2012), Comparative fiscal illusion: A fiscal illusion index for the European Union, MPRA Paper No. 42537, posted 11. November 2012 07:43 UTC.
8. Dilorenzo, Thomas J. (1982), Utility Profits, Fiscal Illusion, and Local Public Expenditures. Public Choice, 38.
9. De Rosa,Vincenzo Dell'Anno, Roberto, (2013). The Relevance of the Theory of Fiscal Illusion, The Case of the Italian Tax System. HETP, 2.
10. Laranjeira, Erika, Borges, Ana Pinto, (2013), An Essay about the Misperception of Public Goods' Costs and Benefits, Lusophone Management And Administration Review, VOL.1 NO.1.
11. Guziejewska, Beata, (2016), Fiscal Illusions in Local Self-government Finance Complementarity of Qualitative and Quantitative Methods, Journal of US-China Public Administration, July 2016, Vol. 13, No. 7, 483-489.
12. Hillman, Arye, (2009), Public Finance and Public Policy-Responsibilities and Limitations of Government, Cambridge University Press, Cambridge.
13. Mhlungu, Lindelwa, (2012), AN Exploratory Study of The Fiscal Illution Of Individual Taxpayers In South Africa.
14. Ross, Justin M., (2011), Fiscal Illusion from Property Reassessment? An Empirical Test of the Residual View, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1969015
15. Sanandaji, Tino, Wallace, Bjorn, (2016), Fiscal Illusion and Fiscal Obfuscation Tax Perception in Sweden, The Independent Review, v. 16, n. 2, Fall 2011, ISSN 1086-1653, Copyright © 2011, pp. 237–246.
16. Wagner R., (1976), Revenue structure, fiscal illusion and budgetary choice. Public Choice 25.
17. Winter, S., & Mouritzen, P. E., (2001), Why People Want Something for Nothing: The Role of Asymmetrical Illusions, European Journal of Political Research, 39.